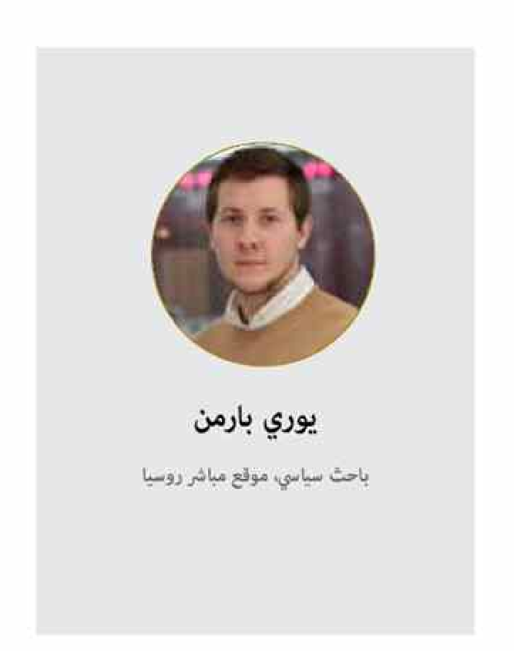






يوري بارمن

باحث سياسي، موقع مباشر روسيا

قاطرة بوتين:

الاتحاد الأوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي

هيمـن الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي (Eurasian Economic Union) عـلى الأجنـدة السياسـية لفلاديمـير بوتـين، منـذ إعـادة انتخابـه رئيسـاً لروسـيا في عـام 2012، غـير أن الاتحـاد في الوقـت الراهـن يمـر بمرحلـة حرجـة نتيجـة تـورط روسـيا في الأزمـة الأوكرانيـة، ومـا ترتـب عـلى ذلـك مـن فـرض الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي عقوبـات اقتصاديـة عـلى روسـيا، سـببت لهـا أزمـة اقتصاديـة، ووضعـت مـشروع بوتـين للتكامـل الأوراسي أمـام اختبـار حقيقـي.

أولاً: تأسيس الاتحاد الأوراسي .. أهداف متباينة

شـهد الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي تطـوراً كبـيراً خـلال الأعـوام الأربعـة الماضيـة، فقـد أسسـت بيلاروسـيا وكازاخسـتان وروسـيا في يوليـو 2010 الاتحـاد الجمـركي، والـذي تـم إنشـاؤه بموجـب اتفاقيـة أبرمـت في عـام 2007، ثـم أسسـت الـدول الثـلاث في ينايـر 2012 المجـال الاقتصـادي الموحـد، والـذي يعمـل عـلى ضـمان وجـود سـوق موحـد للسـلع والخدمـات، وتوحيـد السياسـات المتبعـة في القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة.

وفي مايـو 2014، تـم التوقيـع عـلى معاهـدة إنشـاء الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي، ودخلـت حيـز التنفيـذ في أول ينايـر 2015، ثـم انضمـت أرمينيـا للأعضـاء الثلاثـة المؤسسـين في اليـوم التـالي، ومـن المتوقـع أن تنضـم قيرغيزسـتان كعضـو جديـد في مايـو 2015.

وبشـكل عـام، يقـوم الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي عـلى قواعـد منظمـة التجـارة العالميـة، كـما تـم تأسـيس المفوضيـة الأوراسـية - وهـي الهيئـة التنفيذيـة للاتحـاد - عـلى غـرار المفوضيـة الأوروبيـة للاتحـاد الأوروبي، ويتمثـل الهـدف مـن إقامـة هـذا الاتحـاد في رفـع معـدل النمـو الاقتصـادي لـكل دولـة مـن الـدول الأعضـاء بنسـبة تصـل إلى 20% خـلال السـنوات العـشر المقبلـة، ومـن المتوقـع أن يوجـد الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي منطقـة اقتصاديـة مشـتركة بقوانـين موحـدة تنظـم قطاعـي الطاقـة والأسـواق الماليـة بحلـول عـام 2025.

وقـد انضمـت كل دولـة مـن الـدول الأعضـاء للاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي لتحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف الخاصـة بهـا، إذ تهـدف كازاخسـتان لإزالـة الحواجـز الجمركيـة التـي تعـوق التبـادل التجـاري بينهـا وبـين روسـيا لزيـادة صادراتهـا للأخـيرة لتصحيـح الاختـلال في الميـزان التجـاري بينهـما، وعـلى الجانـب الآخـر، تسـعى بيلاروسـيا إلى ضـمان تدفـق النفـط والغـاز الـروسي بأسـعار مخفضـة، كـما تهـدف كذلـك إلى بلـوغ أسـواق دول آسـيا الوسـطى، وذلـك لتخفيـف العقوبات الأوروبيـة التـي أضرت بهـا وقيـدت علاقاتهـا التجاريـة بدولـه.

أمـا روسـيا، فهـي الدولـة الوحيـدة، التـي كان هدفهـا مـن وراء تأسـيس الاتحـاد الأوراسي سياسـياً أكـثر منـه اقتصـادي، حيـث يـرى بعـض الخـبراء الأوروبيـين أنـه بتأسـيس هـذا الاتحـاد تحـاول موسـكو إحيـاء الاتحـاد السـوفيتي مـرة أخـرى، إلا أنـه في الواقـع لا تسـعى روسـيا سـوى لتعزيـز نفوذهـا في منطقـة مـا بعـد الاتحـاد السـوفيتي، نتيجـة لشـعورها بالتهديـد مـن توسـع الاتحـاد الأوروبي باتجـاه شرق أوروبـا، وتمـدد النفـوذ الصينـي في منطقـة آسـيا الوسـطى.

ثانياً: الاتحادان الأوروبي والأوراسي.. أوجه الاختلاف والتنافس

عـلى الرغـم مـن قيـام الاتحـاد الأوراسي، إلى حـد مـا، عـلى مبـادئ الاتحـاد الأوروبي، فـإن فلسـفة التكامـل لكليهـما تختلـف بصـورة كبـيرة، ففـي الوقـت الـذي يحتـم الاتحـاد الأوروبي عـلى أعضائـه أن يكونـوا دولاً ديمقراطيـة تتبنـى نظـام اقتصـاد السـوق الحـر، لا يشـترط الاتحـاد



الاقتصادي الأوراسي هذه الشروط، فلايزال هناك تدخل حكومي قوي لتنظيم عمل الأسواق في بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا، كما لا يتطلب الانضمام للاتحاد الأوراسي إصلاحات سياسية أو اقتصادية موسعة، وعلى الرغم من أوجه القصور تلك، يعد الاتحاد أحدث وأشمل محاولة لضم اقتصادات ما بعد الاتحاد السوفييتي في إطار سوق موحد.

ويضاف إلى ما سبق، حقيقة أن العلاقة بين الاتحادين الأوروبي والأوراسي تتسم بأنها علاقة صراعية تنافسية، ولعل الأزمة الأوكرانية، في أحد أبعادها، دليلاً واضحاً على ذلك، فقد كانت أحد الأسباب وراء اندلاعها هو ما إذا كان ينبغي ضم أوكرانيا للشراكة الشرقية بالاتحاد الأوروبي، أم للاتحاد الأوراسي الذي تتزعمه روسيا. ولذا فمن المرجح أن تستمر العلاقة التنافسية بين الجانبين في السنوات المقبلة.

ولا يمكن التنبؤ في ضوء المعطيات الراهنة بما إذا كان الاتحاد الأوراسي سيصبح مركزاً بديلاً للنفوذ الاقتصادي في أوروبا وآسيا، فعلى الرغم من تفوق الاتحاد الأوراسي على نظيره الأوروبي من حيث المساحة التي يغطيها (20 مليون متر مربع للاتحاد الأوراسي مقابل 4 ملايين متر مربع للاتحاد الأوروبي)، فإن الأخير يتفوق على الاتحاد الأوراسي اقتصادياً، إذ يبلغ إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوراسي 4 تريليونات دولار، مقابل 18.4 تريليون دولار للاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني أنه سيكون تحالفاً من "الدرجة الثانية"، وبالتالي لن يكون قادراً على منافسة الاتحاد الأوروبي.

ومن ناحية أخرى، تساهم روسيا بحوالي 86% من اقتصاد الاتحاد الأوراسي، وحتى في حالة انضمام جميع دول الاتحاد السوفييتي السابق للاتحاد الأوراسي، سيظل اقتصاده أضعف من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، أو الصين، أو الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يدركه بوتين جيداً، ولذلك اقترح في عام 2010 إنشاء "تكتل اقتصادي متجانس يمتد من لشبونة حتى فلاديفوستوك"[1]. وعلى الرغم من أن فرص هذا المقترح تبدو معدومة، فإن إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يمثل بالتأكيد خطوة في اتجاه تشكيل كيان اقتصادي في أوراسيا لمقاومة تمدد الدول الأخرى، خاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار مشروع الصين الطموح "طريق الحرير"، والذي يهدف إلى تسهيل التجارة في أوراسيا من خلال إقامة بنية تحتية للنقل والتجارة.

ثالثاً: التحديات القادمة

يواجه الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عدة تحديات عليه التصدي لها ووضع سياسات وخطوات تنفيذية لمواجهتها، حتى يتمكن من الاستمرار، وتحقيق أهداف ومصالح أعضائه، وتتمثل هذه التحديات في:

1- تحدي إصدار عملة موحدة

تعد أحد أهم مهام الاتحاد الاقتصادي الأوراسي خلال السنوات العشر القادمة، هو الإسراع من وتيرة عملية التكامل بين الدول الأعضاء، سواء فيما يتعلق بمدى نجاح هذه الاقتصادات في تطبيق خطوات التكامل الاقتصادي، أو عدد الشركاء الذي يستطيع الاتحاد ضمهم لصفوفه.

وفي هذا الصدد يعد من الضروري الاستفادة من تجربة "دولة الوحدة" بين روسيا وبيلاروسيا لعام 1996، فقد كان الهدف من هذا الاتحاد هو تحقيق تكامل سياسي واقتصادي تام بين الدولتين عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكن هذا الاتحاد فشل في إيجاد كيان فوق وطني، نتيجة لعدم قدرتهما على إصدار عملة مشتركة.

ولعل هذا ما جعل بوتين يقترح في قمة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، التي عقدت مؤخراً في أستانا، عاصمة كازاخستان، في مارس 2015، إصدار عملة موحدة للاتحاد.

وعلى أي حال، فإن إقامة اتحاد اقتصادي بعملة موحدة أرقى أشكال التكامل في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق منذ سقوطه، فهذا النوع من التكامل أكثر تطوراً مقارنة بإقامة منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، وسيشكل خطوة منطقية في نمو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

يظل هناك الكثير من العقبات التي تحول دون إصدار عملة موحدة للاتحاد، فحجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في تراجع مستمر، بحيث لم يتجاوز 9% في عام 2013، وهو ما يعني أن مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي لاتزال منخفضة بدرجة كبيرة وغير كافية.

ومع ذلك، يظل هناك الكثير من العقبات التي تحول دون إصدار عملة موحدة للاتحاد، فحجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في تراجع مستمر، بحيث لم يتجاوز 9% في عام 2013، وهو ما يعني أن مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي لاتزال منخفضة بدرجة كبيرة وغير كافية.

ومن ناحية أخرى، فإن الوصول إلى تبني عملة موحدة، يتطلب من الدول الأعضاء أولاً تحقيق الاستقرار لعملاتها الوطنية، وثانياً تقليل اعتمادها على أسعار النفط العالمية، وهما هدفان لا يمكن تحقيقهما إلا على المدى الطويل بالنظر إلى بنية الاقتصادين الروسي والكازاخي، اللذين لايزالان يعتمدان على تصدير النفط والغاز بدرجة كبيرة.

يضاف إلى ما سبق، حقيقة أن معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الحالية لا تتضمن أي بند يسمح بإصدار عملة مشتركة لدول الاتحاد، وأخيراً، فقد أعرب المسؤولون الكازاخيون عن اعتراضهم على هذا الطرح، وهي كلها تحديات تعيق تعميق التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوراسي.

2- تداعيات الأزمة الاقتصادية الروسية

تواجه روسيا أزمة اقتصادية صعبة جراء العقوبات الغربية، والتي لم تقتصر تداعياتها على روسيا فقط، بل امتدت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي، وكذلك الدول السابقة في الاتحاد السوفييتي، وذلك بحكم ارتباط اقتصاداتهم بالاقتصاد الروسي، ويثير هذا قضية سيطرة روسيا على الاتحاد الأوراسي، بحيث تضطر الدول ذات الوزن الجيوسياسي الأقل، والاقتصادات الأصغر أن تلتزم بقرارات القوة المهيمنة فيه، ممثلة في روسيا.

وقد كشفت الأزمة الأوكرانية عن أزمة أخرى، وهي تعارض المصالح بين دول الاتحاد الأوراسي، فلقد كان للعقوبات الغربية ضد



روسيا، والعقوبات الروسية المضادة تداعيات سلبية على كل من الاقتصاد البيلاروسي والكازاخي.

فقد هبط معدل النمو الكازاخي من 6% في عام 2013 إلى 4.3% في عام 2014، ومن المتوقع أن يستمر في الهبوط حتى يصل إلى 1.5% في 2015، كما أن هناك مخاوف من انخفاض قيمة التينغ، العملة الكازاخية، مثلما حدث في عام 2009 عندما خفض البنك المركزي بكازاخستان قيمة العملة أمام الدولار الأمريكي بنسبة 25%[2]. بينما انكمش الاقتصاد البيلاروسي بنسبة 0.6% في عام 2014[3] نتيجة اعتمادها على التصدير لروسيا، كما انخفضت قيمة الروبل البلاروسي بنسبة 20% تقريباً أمام الدولار الأمريكي في نفس العام بسبب انهيار الروبل الروسي إلى حد كبير[4].

وبالتالي، فقد أظهرت الأزمة الأوكرانية أنه على الرغم من الأولوية التي تعطيها روسيا لمشروع التكامل الأوراسي، إلا أنها تضع باستمرار طموحها السياسي فوق المصالح الاقتصادية لشركائها، الذين يعتمد اقتصادهم بصورة كبيرة على روسيا.

3- الوصول إلى الأسواق الإقليمية

يعد السعي نحو عقد اتفاقيات تجارة حرة مع الاقتصادات متسارعة النمو أو الاتحادات الاقتصادية الأخرى، التي تتجاوز الحدود الجغرافية المباشرة لدوله الأعضاء خطوة مهمة نحو ترسيخ قدرة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي كتجمع اقتصادي فعّال، ويستعد الاتحاد لعقد مثل تلك الاتفاقيات مع مصر والهند وإيران وإسرائيل وتركيا وفيتنام، وهو تطور لايزال في بدايته، ويصعب تقييمه حالياً.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الموقف الصيني من الاتحاد، فقد كانت هناك مخاوف من الجانب الصيني في البداية من الزيادة المتوقعة للحواجز الجمركية على صادراتها، ولكن فيما بعد اتضح أن الطلب على البضائع الصينية لم يتأثر، حتى أثناء الأزمة الاقتصادية الروسية، بل من المتوقع أن تصبح قيرغيزستان - عندما يتم قبولها بالاتحاد الأوراسي - الباب الخلفي للواردات الصينية الرخيصة إلى آسيا الوسطى بسبب حدودها سهلة الاختراق، فبمجرد إزالة الحواجز الجمركية بين قيرغيزستان وكازاخستان، ستغرق البضائع الصينية غير الشرعية سوق الاتحاد الأوراسي.

الخاتمة

يعتبر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تطوراً منطقياً في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، ولكنه على عكس الاتحاد السوفييتي، فإن ما يجمع دول الاتحاد الأوراسي هو المصالح الاقتصادية وليس الأيديولوجية، ولم يتجاوز عمر الاتحاد الأوراسي بضعة أشهر، لذا فإنه من السابق لأوانه التحدث عن آفاق تطوره.

وقد كشفت سياسات موسكو تجاه الأزمة الأوكرانية، واعتمادها على الحسابات الجيوسياسية، عن تجاهلها للعواقب الاقتصادية لقراراتها، والتي ستنعكس سلباً بالتبعية على اقتصاد شركائها في الاتحاد الأوراسي بالتبعية، كما أنه من جهة أخرى، فقد أثارت العقوبات على روسيا، وكذلك عجز موسكو عن تخفيف التداعيات الاقتصادية السلبية على الاتحاد، الشكوك لدى بلاروسيا وكازاخستان حول مستقبل الاتحاد الأوراسي.

ومن ناحيتها، تخشى بعض الدول السوفييتية السابقة - خاصةً مولدوفا وجورجيا وكازاخستان - من أن يكون رد فعل موسكو الصارم في الأزمة أوكرانيا يمثل سابقة يمكن أن تكررها روسيا في علاقتها بهم، مما سيشكل بالتأكيد تهديداً لمبدأ التكامل الأوراسي برمته.

فمن ناحية، قد يدفع موقف روسيا هذا هذه الدول لحل أي قضايا عالقة مع موسكو سريعاً وتعزيز عملية التكامل كإجراء لبناء الثقة، خاصة مع تقييمها أن مزايا الانضمام للاتحاد الأوراسي تفوق عيوبه بكثير، إلا أنها، على الجانب الآخر، فإن هذه الدول قد تفكر في أن تحذو حذو مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا، وتوقع اتفاق الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي (EU's Eastern Pertnership)، خاصة أن أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا لم ترفض حتى الآن الحوار مع الاتحاد الأوروبي والدخول في الشراكة الشرقية، وهو ما يتطلب من روسيا أن تتبع سياسة خارجية أكثر حذراً حتى لا تفقد أعضاء محتملين في الاتحاد الأوراسي.

1- From Lisbon to Vladivostok': Putin Envisions a Russia-EU Free Trade Zone, **Der Spiegel**, November 25, 2010 http://goo.gl/kMleuE (accessed April 23, 2015)

2- "Is Tenge About to Crash?" **ARD**, February 13, 2015, http://asiarussia.ru/news/6137/ (accessed April 21, 2015)

3- Douglas Green, "CIS and Central Asia economic outlook," **The Times of Central Asia**, March 29, 2015 http://goo.gl/bYCS0t (accessed April 22, 2015)

4- Elizabeth Piper, "Ex-Soviet Belarus, Turkmenistan devalue currencies following Russia turmoil," **Reuters**, January 5, 2015, http://goo.gl/aDMh1X (accessed April 20, 2015)